أراء ومناقشات

يتضمن هذا الباب موضوعين هما:

(١) التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الأمنية العراقية ــ الأمريكية الطويلة الأمد

(٢) ظاهرة «الاحتباس التجاري» مأزق اقتصادي عربي... يعكّر احتفالات «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» بانضمام عضوها الثامن عشر ــ الجزائر

التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الأمنية العراقية ـ الأمريكية الطويلة الأمد

عبد المنعم السيد علي(*)

أستاذ التمويل، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا،
وأستاذ الاقتصاد المتمرّس، الجامعة المستنصرية.

احتلت القوات الأمريكية والبريطانية العراق بعد حرب عدوانية غير متكافئة، بدأت في العشرين من شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، وانتهت بسقوط بغداد في التاسع من نيسان/ أبريل من العام نفسه.

وقد أسفرت الحرب عن احتلال العراق، وتفكّك الدولة العراقية التي تأسست عام ١٩٢١، وبالتالي غياب دولة العراق بفعل هذا الغزو الأمريكي والبريطاني. ثمّ جرت شرعنة الاحتلال من قبل مجلس الأمن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال قراره الرقم ١٤٨٣ بتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، الذي اعترف بالأمر الواقع، حين حدّد مسؤوليات سلطة الاحتلال في إدارة الشؤون العراقية، فعيّنت لهذا الغرض مجلس حكم انتقالي قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، انبثقت عنه حكومة انتقالية قائمة على الأسس نفسها، ممّا يمكن اعتباره إقراراً من قبل السلطة المذكورة بعدم قدرتها على حكم العراق مباشرة.

وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ، أي في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، وقّع الرئيس الأمريكي بوش، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «إعلان مبادئ علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، تمهيداً لإبرام اتفاقية أمنية بين الطرفين».

وقد جرى نشر نصوص عديدة لإعلان المبادئ ومشروع الاتفاقية الأمنية، أيّدتها الفئات المشاركة في الحكم بعد الاحتلال، وعارضتها شرائح واسعة من الشعب العراقي بسبب مساسها بالسيادة الوطنية.

(*) البريد الإلكتروني: drabdulmunim_1929@yahoo.com.

وقد كان المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في عمّان قد خطط لإقامة ندوة دعت إليها نخبة طيبة من المفكّرين العراقيين والعرب، لمناقشة السمات الأساسية لمشروع الاتفاقية، وشرعية وإمكانات المؤسسات السياسية الوليدة، وأثرها في الموقف التفاوضي مع الدولة المحتلة، والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة من عقد الاتفاقية، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية على المستقبل السياسي والأمني والاقتصادي للعراق، والسيناريوهات المحتملة، ومواقف القوى السياسية العراقية المختلفة منها، والانعكاسات السياسية والأمنية المحتملة للاتفاقية على دول الجوار الإقليمي، غير أنَّ الظروف السياسية غير المؤاتية المحيطة بالمركز منعته من إقامة الندوة لسوء الحظ.

وفي ما يلي نصّ «إعلان مبادئ المعاهدة الأمريكية العراقية» الذي كان من المفروض مناقشته في تلك الندوة، والذي سأستند إليه في مناقشة تداعياته الاقتصادية على العراق:

نصّ إعلان مبادئ المعاهدة الأمريكية ـ العراقية

إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

أكد القادة العراقيون في بيانهم الصادر في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ الذي أيّده الرئيس بوش أنَّ الحكومتين العراقية والأمريكية ملتزمتان بتطوير علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين بلدين كاملي السيادة والاستقلال، ولهما مصالح مشتركة. وأكد البيان أنَّ العلاقة بين البلدين سوف تكون لصالح الأجيال المقبلة، وقد بُنيت على التضحيات البطولية التي قدمها الشعبان العراقي والأمريكي من أجل عراق حرّ ديمقراطي تعدّدي فدرالي موحّد.

إن العلاقة التي تتطلع إليها جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية تشمل آفاقاً متعددة، في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية انطلاقاً من المبادئ التالية:

أولاً: المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي

١ ـ دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الأخطار التي تواجهه، داخلياً وخارجياً.

٢ ـ احترام الدستور وصيانته، باعتباره تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي، والوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه.

٣ ـ دعم جهود الحكومة العراقية في سعيها إلى تحقيق المصالحة الوطنية، ومن ضمنها ما جاء في بيان ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٧.

٤ ـ دعم العراق لتعزيز مكانتها في المنظّمات والمؤسسات والمحافل الدولية والإقليمية، ليؤدي دوره الإيجابي والبنّاء في محيطه الإقليمي والدولي.

٥ ـ العمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة، الذي يقوم على أساس من الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة في حلّ النزاعات، واعتماد لغة الحوار البنّاء في حلّ المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة.

٦ ـ تشجيع الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد علاقة إيجابية بين دول المنطقة والعالم، لخدمة الأهداف المشتركة لِكُلّ الأطراف المعنية، بما يعزّز أمن المنطقة واستقرارها وازدهار شعوبها.

٧ ـ تشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين.

ثانياً: المجال الاقتصادي

١ ـ دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية وتطوير قدراته الإنتاجية، ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

٢ ـ المساعدة في دعم الأطراف المختلفة على الالتزام بتعهداتها تجاه العراق، كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

٣ ـ الالتزام بدعم العراق من خلال توفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية، وتدريب وتطوير الكفاءات والقدرات لمختلف مؤسساته الحيوية.

٤ ـ مساعدة العراق على الاندماج في المؤسسات المالية والاقتصادية والإقليمية والدولية.

٥ ـ تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وخاصة الأمريكية، إلى العراق للمساهمة في عمليات البناء وإعادة الإعمار.

٦ ـ مساعدة العراق على استرداد أمواله وممتلكاته المهرّبة، وخاصة تلك التي هرّبت من قبل عائلة صدام حسين وأركان نظامه، وكذلك في ما يتعلق بآثاره المهرّبة وتراثه الثقافي قبل وبعد ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

٧ ـ مساعدة العراق على إطفاء ديونه، وإلغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق.

٨ ـ مساعدة العراق ودعمه للحصول على ظروف تجارية تشجيعية وتفضيلية تجعله من الدول الأولى بالرعاية في السوق العالمي، واعتبار العراق دولة أولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مساعدته في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: المجال الأمني

١ ـ تقديم تأكيدات والتزامات أمنية إلى الحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة أراضيه أو مياهه أو أجوائه.

٢ ـ مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة جميع المجموعات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم «القاعدة» والصدّاميون، وكل المجاميع الخارجة عن القانون، بغضّ النظر عن انتماءاتها، والقضاء على شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها، وإلحاق الهزيمة بها، واجتثاثها من العراق، على أن تحدد أساليب وآليات المساعدة، ضمن اتفاقية التعاون المشار إليها سابقاً.

٣ ـ دعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية، لتمكينها من حماية العراق وكافة أبناء شعبه، واستكمال بناء منظوماتها الإدارية، حسب طلب الحكومة العراقية.

● تتولى الحكومة العراقية، تأكيداً لحقها الثابت في قرارات مجلس الأمن الدولية، طلب تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات للمرة الأخيرة، واعتبار موافقة مجلس الأمن على اعتبار الحالة في العراق لم تعد، بعد انتهاء فترة التمديد المذكورة، تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وما ينتج من ذلك من إنهاء تصرّف مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق، على وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما يعيده إلى وضعه الدولي والقانوني السابق لصدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٦١ في آب/ أغسطس ١٩٩٠، ليعزّز الاعتراف بالسيادة الكاملة للعراق على أراضيه ومياهه وأجوائه وتأكيدها، وسيطرة العراق على قواته وإدارة شؤونه، واعتبار هذه الموافقة شرطاً لتمديد القوات.

● اعتماداً على ما تقدّم، تبدأ، بأسرع وقت ممكن، مفاوضات ثنائية بين الحكومتين العراقية والأمريكية للتوصل قبل ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ إلى اتفاقية بين الحكومتين، تتناول نوايا التعاون والصداقة بين الدولتين المستقلتين وذواتي السيادة الكاملة، في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية (انتهى).

* * *

يهدف هذا البحث الموجز إلى محاولة استطلاع التداعيات الاقتصادية المتوقّعة للاتفاقية الأمنية هذه، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى مستقبل العراق الاقتصادي، من حيث توجّهات نظامه الاقتصادي وأيديولوجيته، وكذلك من حيث الأسس والمبادئ التي ستقوم عليها سياسته الاقتصادية. هذا، علماً بأنه كان للاحتلال مسبقاً تداعيات كارثية شتّى، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وإنسانية، ما تزال آثارها سارية منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣ حتّى الوقت الحاضر، وستبقى هذه الآثار المدمّرة هائلة إلى أجل بعيد، ما دام هناك احتلال أجنبي، وسلطة احتلال تدير البلاد من خلال حكومة تقوم على أساس طائفي وعنصري وديني،

وما دام هناك عدم استقرار سياسي وأمني، وشعب ممزّق اجتماعياً، ومنهك اقتصادياً، ومفكّك سياسياً. وقد خلّف الاحتلال دماراً شاملاً للاقتصاد العراقي، شمل قواه البشرية والمادية، وبناه الارتكازية، ومؤسساته الاقتصادية، وهياكله العلمية، خالقاً بذلك عبئاً اقتصادياً هائلاً، سيشغل كاهل العراق ردحاً طويلاً من الزمن، وتشوّهات واختلالات اقتصادية شاملة ومدمّرة، وغياب للمراقبة والتنظيم المركزيين، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي معاً، وفي ظلّ هيمنة اقتصادية شبه مطلقة لقوى الاحتلال، وسيطرة الشركات الأمريكية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى البطالة الواسعة، والفوضى الاقتصادية الشاملة، ودمار البنى الارتكازية من طرق وماء وكهرباء واتصالات، وتدهور أوضاع المستشفيات، وتدني المستويات التعليمية والصحية، وفقدان الأمن، والارتفاع الجامح للأسعار.

في ظلّ هذه الظروف المأساوية، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفي ظلّ احتلال يبدو عليه النهم الاقتصادي واضحاً وشاملاً، ومتجهاً نحو هيمنة كاملة طويلة الأمد على مقدّرات العراق الاقتصادية والسياسية معاً، إلى حدّ لا يبدو معه الفكاك منه سهلاً، يأتي مشروع الاتفاقية الأمنية التي نشرت مبادئها بصياغات مختلفة، تصبّ كلها في استهداف هيمنة سياسية واقتصادية طويلة الأمد، تعكسها تداعيات تبدأ سياسية، وتنتهي اقتصادية، وفي الأخير أمنية. . . وتكون خاتمتها احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للعراق احتواءً «طويل الأمد».

أولاً: التداعيات السياسية لمشروع الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد

ترتبط الجوانب الاقتصادية وتداعياتها في مشروع الاتفاقية المذكورة، التي سنأتي إليها تالياً، ارتباطاً وثيقاً بالجوانب السياسية وتداعياتها على العراق.

فسياسياً أرى أن مشروع الاتفاقية يتكوّن من عقد واحد أو أكثر من عقود ثلاثة، هي:

١ ـ إنّه عقد ارتباط غير شرعي وغير إسلامي وغير متكافئ، فهو غير شرعي لأنّه «عقد إذعان» يعبّر عن الارتباط بصيغة الصداقة الطويلة الأمد، وهو غير إسلامي، بل كاثوليكي، لأنّه لا رجعة فيه ولا طلاق بعده، كما أنّه غير متكافئ لأنه يتم بين طرف يرزح تحت وطأة الاحتلال عديم الحيلة، وفاقد القدرة على قول كلمة «لا» تعبيراً عن رفضه لإرادة المحتل، الذي هو الطرف الثاني (الصديق)، العملاق الحرّ التصرّف دون قيد أو شرط، أمام الطرف الأوّل الذي بقي، وما زال، ينزف دماً جراء عطف الطرف الثاني ووجوده في حمايته، حتّى وهن جسمه، ودقّ عظمه، ويوشك أن يعفو رسمه.

٢ ـ إنّه عقد حماية، بالمعنى الذي جرى فيه إخضاع إمارات الخليج العربية للحماية البريطانية منذ أوائل القرن العشرين الماضي حتّى ستينيّاته وسبعينيّاته. وقد جرى التعبير عن ذلك في مشروع المبادئ بما ورد في المبدأ الأوّل من المجال السياسي، وهو دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الأخطار التي تواجهه داخلياً وخارجياً، وكذلك ما

ورد في المبدأ الثاني في المجال نفسه، الذي ينصّ على «الوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيل الدستور أو تعليقه أو تجاوزه».

فماذا تعني مواجهة الأخطار الداخلية (خاصة) والخارجية عموماً، وحماية الدستور من التعطيل أو التعليق أو التجاوز، سوى إخضاع العراق لحماية المحتل على أساس «الصداقة الطويلة الأمد»؟

٣ ـ إنّه عقد انتداب، وذلك بالمعنى الذي جرى فيه وضع العراق من قبل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني في عشرينيّات القرن الماضي بعد احتلال بريطانيا للعراق عام ١٩١٧، معلنة على لسان الجنرال مود أنّهم جاؤوا محرّرين لا فاتحين، تماماً كما قال بوش بعد غزوه للعراق عام ٢٠٠٣، وتقديمه تضحيات بطولية، حسبما جاء في (مشروع المبادئ من أجل عراق حرّ ديمقراطي تعدّدي فدرالي موحّد)، وهي الترنيمة التي يردّدها هو وأتباعه من داخل العراق وخارجه باستمرار. وقد دفع العراق مقابل هذه الترنيمة ثمناً باهظاً تمثل بتهجير وتشريد خمسة ملايين عراقي، وقتل مليون ونصف المليون مواطن، وتعريض الباقين من الشعب العراقي للحرمان والجوع والبطالة والتشريد، وفقدان الماء والكهرباء والخدمات والأمن والاستقرار بعد أن دمّر الأمريكيون بناه الارتكازية، وحلوا جيشه وقواه الأمنية، لتحل محلّها المليشيات الطائفية، وعصابات القتل والتخريب والتدمير في ظلّ ديمقراطية تعدّدية زائفة تقوم على ما يسمّى «فدرالية»، هي في حقيقتها تقسيم طائفي للعراق وإطاحة بوحدته، حسبما هدف إليه بوش وجماعته من المحافظين الجدد وأتباعهم في العراق ذاته.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية

كان ذلك من الجانب السياسي، أما من الجانب الاقتصادي، فيبدو أنَّ المبادئ التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين العراقي والأمريكي تسير بموازاة تلك التي تحكم العلاقات السياسية والأمنية، فهي تقوم على الأسس الثلاثة التالية:

١ ـ مساعدة العراق في الانتقال إلى اقتصاد السوق أسوة بالاقتصاد الأمريكي، وهو مبدأ لا تلتزم به العولمة فقط، وإنّما، وبشكل أهم، النظام الاقتصادي والسياسي الأمريكي الذي يقوم على أيديولوجيا رأسمالية صارمة، وهو نظام يقوم على تقليص، بل انسحاب دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وبقائه مراقباً وحارساً ومساعداً للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني. ويعتبر الحزب الجمهوري الذي كان يحكم الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك من أشدّ المتطرفين في هذا الشأن، وخاصة أنّه حزب رجال الأعمال الكبار، وحزب الشركات الكبرى، خاصة شركات النفط منها المتحكّمة في الاقتصاد الأمريكي وفي سياسته الخارجية التي وقفت إلى جانب غزو العراق واحتلاله والبقاء فيه إلى أمد طويل لا نهاية له، بهدف استغلال نفطه أساساً، واقتصاده عموماً، والاستفادة من موقعه الاستراتيجي على وجه أعم.

٢ ـ تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية عموماً، والأمريكية خصوصاً، إلى العراق، بدعوى المساهمة في عمليات البناء وإعادة الأعمار. . . وهي دعوى باطلة؛ فبالإضافة إلى أن تمويل هذه العمليات سيكون عراقياً صرفاً من خلال إيراداته النفطية، فإن العدوان الأمريكي هو الذي قام بهدم البنية التحتية، وأوقف الإعمار منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣، لا بل حتّى قبل ذلك من خلال الحصار الظالم الذي فرضه على الشعب العراقي لمدّة تصل إلى اثني عشر عاماً. . . وهو عكس ما يمنّ به المحتل ويدّعيه كذباً. والنقطة الأساسية هنا هي أن هدف مثل هذا الاستثمار، خاصة الأمريكي منه، هو الاستحواذ على قطاع الإنتاج النفطي بشكل خاص، يدلّ عليه إصرار بوش وشركائه على الإسراع بتمرير مشروع قانون النفط والغاز الذي لو قرأه أحد بإمعان لتأكد من أنّه مكتوب بالتأكيد، وبصورة بارعة، من قبل خبراء نفطيين أمريكيين هم قطعاً من شركات النفط الأمريكية ذاتها، كما تدلّ عليه صيغة القانون المحبوكة بشكل محكم لم أرَ شخصياً مثلها في قوانين النفط العراقية أو العربية. إنّه بحق قانون أمريكي يدعو إلى السماح لشركات النفط الأجنبية بالاستثمار في حقول النفط العراقية القائمة على أساس اتفاقات طويلة الأمد، يصل مداها إلى ما ينوف على ٣٥ عاماً، وهو نظام أكثر سوءاً من نظام الامتيازات الذي كان سائداً في العراق منذ عام ١٩٢٥ حتّى سبعينيّات القرن العشرين الماضي، عندما تمّ تأميم ما تبقّى منه حتّى ذلك الحين، وذلك مروراً بالقانون الرقم (٨٠) الشهير الصادر عام ١٩٦٠ الذي استعاد كلّ أرض العراق الخاضعة للامتياز النفطي حتّى ذلك الوقت، مبقياً لشركات النفط صاحبة الامتياز مجرد مساحة تقلّ عن ٢٠٠٠ كم^{٢}، ولكن تحتوي على احتياطيات نفطية معتبرة في حقلي كركوك في الشمال، والرميلة في الجنوب، وكان ذلك إنجازاً وطنياً بامتياز تمّ تحقيقه أمام قوى الطغيان الغربية العاتية، وعلى رأسها العتو البريطاني الغاشم الذي حلّ محلّه، وبالتعاون معه، «المحرّر» الأمريكي حاملاً معه شعار الديمقراطية والتعدّدية والفدرالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ ـ جعل العراق دولة أولى بالرعاية في السوق العالمية، واعتباره دولة أولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومساعدته على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهذه كذبة كبرى يقع فيها الراعي والمرعي في تناقض يعلمه الراعي جيداً، وربما يجهله المرعي المحمي والمدعوم من قبل الراعي. وتتعلق الكذبة بموقف اتفاقية منظمة التجارة العالمية ذاتها من هذا المبدأ الذي يتعارض مع هذه الاتفاقية التي تدعو إلى معاملة الدول المختلفة الأعضاء في المنظمة معاملة متساوية دون تمييز ـ وذلك إلا في ما يخصّ الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي، مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دولة أخرى مجاورة، أو في تكامل اقتصادي عربي ممكن ـ وهو أمر لا يبدو أنَّ الحكم الحالي يفكّر أو يرغب فيه.

تلك هي المبادئ العامة التي ستحكم العلاقات الاقتصادية بين الراعي العملاق والشريك الضعيف والمحتل من قبل راعيه نفسه. أما ما ورد من أمور أخرى في مشروع الاتفاقية، فهو لا يتعدّى مجرد وعود بالدعم والمساعدة في توفير المساعدات المالية والفنية لبناء مؤسسات العراق الاقتصادية وتطوير كفاءاته الفنية، واسترداد أمواله وممتلكاته المهربة، وإطفاء ديونه

وإلغاء تعويضات حروبه. وهي، كما أراها، وعود تبطّن من التهديد والوعيد أكثر مما تظهره من حسن النوايا، لأنّها أولاً مجرد وعود، وثانياً توحي بتهديد مبطّن بأن عدم الاستسلام للإدارة الأمريكية بشكل كامل سيعني بشكل خاص بقاء المطالبات المتعلّقة بالديون الخارجية وتعويضات الحروب قائمة تنتظر التسديد، وسيفاً مصلتاً يحمل كلّ معاني التهديد، رغم أنَّ الحليف الصديق والعملاق كان وراءها أصلاً بشكل أو بآخر.

ثالثاً: مستقبل الاقتصاد العراقي على المدى الطويل في ظلّ تداعيات الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد

في ظلّ حاضر العراق الممزّق، ووضعه الحالي المضطرب، فإن التنبؤ بأحداث المستقبل القريب يكاد يكون أمراً مستحيلاً، لما يشهده العراق اليوم من اضطراب وحيرة بالغين[١]. وقد قيل هذا الكلام قبل الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق واحتلاله في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، فما بالك بالوضع الذي عليه العراق اليوم. وقد صدق هذا الكاتب الأمريكي فولر بالقول إنّه «نظراً إلى الغموض الذي يحيط بمستقبل العراق اليوم، فإن تحليل الاتجاهات الاقتصادية العراقية البعيدة المدى يبقى مجرد تخمين غير دقيق»[٢].

إن تحليل الاتجاهات الاقتصادية العراقية على المدى البعيد سيبقى مجرد تخمين، مع استحالة التنبؤ بأحداث المستقبل القريب لعراق يخضع لهيمنة أجنبي قاهر، ويعاني اضطراباً وحيرة بالغين[٣]. ولذا، فإن أية افتراضات نضعها كمحدّد للمسيرة الاقتصادية البنائية المستقبلية على المدى البعيد لا يمكن أن تقوم إلا على واحد من أساسيْن، هما: إما على أساس واقعيتها الراهنة أو المتوقعة، وهي مضطربة، وإما على أساس مرغوبيتها السياسية والاقتصادية معاً، وهي غير واضحة في ظلّ الصراع السياسي الدائر حالياً في داخل العراق نفسه، سواء بين سلطة الاحتلال والشعب العراقي، أو بين العراقيين أنفسهم، أو بين الفئات السياسية المختلفة التي تخوض صراعات واسعة من أجل الهيمنة على السلطة، ولن نخرج من هذا المستنقع السياسي إلا بصورة مضطربة لمستقبل مظلم لا يبدو في نهاية نفقه بصيص من نور أو أمل... إنّه مظلم، وليس معتماً... إنّه ليل داكن....

وفي هذا الظلام سيبقى العامل السياسي أساسياً في تحديد أسلوب وطبيعة واتجاهات البناء الاقتصادي مستقبلاً، وسيبقى العامل الاقتصادي، في اعتقادي، تابعاً للموقف السياسي لنظام الحكم الخاضع لسلطة الاحتلال. وهنا سيسود، على ما أتوقع، العامل الأيديولوجي الرأسمالي في تحديد نوع النظام السياسي، والسياسات التي سيعتمدها، في توجيه النظام الاقتصادي

(١) جراهام فولر، **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتّى عام ٢٠٠٢**، دراسات عالمية؛ ١٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢).

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٣) المصدر نفسه.

المقبل. وستكون الأيديولوجيا الحاكمة هي أيديولوجيا العولمة المتمثلة بالنظام الرأسمالي الذي يتلخّص باقتصاديات السوق، وسيادة القطاع الخاص، وتراجع دور الدولة في الاقتصاد الوطني، والليبرالية الاقتصادية التامة. وليس أدل على ذلك من تصريحات بعض المسؤولين حول خصخصة قطاع النفط، وخصخصة المشاريع الحكومية العامة، والسماح بالاستثمار الأجنبي، وحرية التملّك الأجنبي، بما في ذلك السماح للشركات الأجنبية بالتملّك الكامل وبحرية العمل في العراق دون حدود. . . إلخ.

وأذهب إلى القول إن هناك قوى معينة سيكون لها أثر بالغ في مستقبل العراق السياسي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون لبعض العوامل، مثل الحقائق السكانية المحلية، والجغرافيا السياسية، والأحداث التاريخية، والتطلعات الدولية، تأثير في مسار التطورات السياسية، بصرف النظر عمّن سيحكم العراق مستقبلاً[٤]. وستتأثر هذه العوامل ذاتها، وبالتالي مستقبل العراق نفسه، بطبيعة النهج الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص سياستها إزاء العراق[٥].

ومن الواضح أنَّ النظام الذي تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على مفهومها للديمقراطية البرلمانية، والتعدّدية، ومبدأ تداول السلطة والفردية. . . إلخ، ونتوقع في ظلّ الهيمنة الأمريكية أن يقوم النظام السياسي العراقي مستقبلاً على هذه الأسس، وبحسب المفاهيم الأمريكية ذاتها.

● النظام الاقتصادي

استناداً إلى ما جاء في بنود الاتفاق العراقي ـ الأمريكي، سيقوم البناء الاقتصادي العراقي في ظلّ الاتفاقية الأمنية على نظام اقتصادي ليبرالي، حسب المواصفات التي أوردناها آنفاً، ويتمثل بأيديولوجيا رأسمالية، وبالفردية والليبرالية، ونظام السوق، حيث ستسود الملكية الخاصة، والمشروع الخاص، والانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم، وحرية النشاط الخاص في الداخل، وحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال تجاه الخارج، وحرية الاستثمار والتملّك الأجنبي، والانخراط في عولمة نظام الإنتاج والتسويق، والالتزام بمبادئ مؤسسات العولمة الثلاثة: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والتقيد بِكُلّ اشتراطاتها، وتلبية جميع مطالبها ومتطلباتها. . . وسيكون هناك في النهاية نظام اقتصاد سوق حرّ، ودور محدّد للدولة في الاقتصاد الوطني، وتجارة خارجية حرة، وقطاع خاص مهيمن.

إنَّ من المؤكّد أن الاتجاهات والحقائق السكانية والجغرافية السياسية والأحداث

(٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨.

التاريخية والتطلعات الدولية، سيكون لها على المدى البعيد أثر مباشر في العراق، بغضّ النظر عمّن سيكون في الحكم في بغداد[٦]. وستضفي هذه العوامل على مستقبل العراق غموضاً يجعل من تحليل الاتجاهات المستقبلية العراقية البعيدة المدى مجرد تخمين غير دقيق. ويثير ذلك تساؤلاً عن ماهية القيود والضوابط الاقتصادية والسياسية التي سيتعرض لها أي نظام اقتصادي يقوم مستقبلاً، وأية سياسات محلية أو خارجية سيتم رسمها على المدى البعيد.

ولعل أهم هذه القيود تتمثل بالعبء الاقتصادي الضخم الذي ينوء به كاهل العراق، نتيجة الحروب الثلاثة التي فجع بها العراق، والدمار الهائل الذي أصاب بنيته التحتية والفوقية، والتراجع الفادح في العوائد المالية النفطية، والديون الخارجية الباهظة التي ترتبت عليه، ممّا لا أعتقد أنَّ العراق سيقوى على مواجهتها على المدى المتوسط، وربما حتى على المدى البعيد، حتّى في ظلّ أفضل السيناريوهات الخاصة بإنتاج النفط وصادراته وعوائده مهما بلغت. وهنا قد يثار تساؤل عن طبيعة السياسة النفطية التي سيتبنّاها العراق على المديين القصير والمتوسط في ظلّ الهيمنة الأمريكية، ومدى استقلاليته في رسمها؟ ونحن نعتقد أن هذه ستثير مشكلة سياسية أساسية على العراق أن يواجهها حالاً، ذلك أن قدرات العراق المالية في ظلّ الظروف الراهنة ستكون محدودة جداً، فمن أين سيأتي بالتمويل اللازم، **أولاً** لإعادة تأهيل طاقته الإنتاجية النفطية، و**ثانياً** لتوسيع هذه الطاقة بهدف الحصول على موارد مالية أكبر؟ فهل سيخصخص صناعته الاستثمارية، كما يريد ذلك البعض، أم هل سيفتح صناعته الاستثمارية أمام الاستثمار الأجنبي، كما يذهب إلى ذلك بعض الاقتصاديين العراقيين، حتّى من ذوي الاتجاهات اليسارية[٧]؟ إن كلا القرارين سياسيان أكثر من كونهما اقتصاديين، ولن يكون سهلاً اتخاذ قرار محدّد بشأن أي منهما لوجود معارضة شديدة لهما، خاصة في ما يتعلق بخصخصة القطاع النفطي. أما الاستثمارات الأجنبية، فإن الرأي هو إخضاعها إلى قيود معيّنة، بما في ذلك ضرورة أن تكون قناة لنقل التكنولوجيا المتطورة، وأن تسهم في تطوير القوى العاملة، وأن توجه نحو الإنتاجية المؤثرة في نمو سلسلة من النشاطات التي تخلق حداً أقصى من التشابكات القطاعية، كما يجب تشجيع القطاع العراقي الخاص على المشاركة والمساهمة فيها مع المستثمرين الأجانب، سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.

ومن جانب آخر مهم جداً، سيكون هناك قيد يتعلق بنوع السياسات الاقتصادية التي سينتهجها العراق مستقبلاً، والتي ستشكل جزءاً مهماً وخطيراً من الأسس التي سيقوم عليها البناء الاقتصادي العراقي، على المدى البعيد. إن من الواضح أن قراءة أولية لما يلهج به

(٦) المصدر نفسه، ص ٧.

(٧) انظر في ذلك مثلاً: جعفر عبد الغني، «ملاحظات حول أزمة الاقتصاد العراقي ومهام القوة الوطنية لمعالجتها،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٥ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ١٣. وقد برّر ذلك بضرورة الاستفادة قدر الإمكان من هذه الاستثمارات في المرحلة الأولى من إعادة الإعمار لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد النفطية وتوجيهها حصراً إلى عملية إعادة الإعمار والتجديد الذاتي.

المفكّرون والسياسيون العراقيون عموماً، هو أنّ مثل هذه السياسات ستكون ليبرالية الاتجاه، تقوم على اقتصاد السوق الحرّ الذي يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً محورياً، وتؤدي فيه الدولة دوراً مساعداً «إكلكتيكياً» (Eclectic)، تقلّص فيه نشاطاتها تدريجياً، قاصرة ذلك على القطاعات والنشاطات الاستراتيجية، والبنى الارتكازية، والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية... إلخ.

ومن المؤكّد أن دور الدولة هذا سيبقى حتماً مجالاً لجدل واسع، نظراً إلى سعة الطيف الفكري والسياسي السائد في المجتمع العراقي حالياً، غير أن هناك مؤشرات تدلّ بوضوح على أنَّ هناك تحولاً جوهرياً في مواقف الكثير من المفكّرين العراقيين، في مجال الاقتصاد، في ما يتعلق بهذه المسألة؛ إذ ذهب البعض من يساريهم إلى أن ظروف السوق الناقصة، كما سمّوها، تستدعي، خلال فترة زمنية معيّنة، تأسيس نظام اقتصادي يستند إلى عوامل وآلية السوق، حيث المنافسة الحرة، ودور القطاع الخاص المهم في زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل، كذلك تستهدف هذه السياسات استمرار وظيفة الدولة في إقامة واستكمال مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية[٨].

وهكذا يبدو أن هناك تطوراً، إن لم يكن تحولاً، في المواقف لدى حتّى الاقتصاديين والمفكّرين اليساريين، يقترب كثيراً من المواقف التي أعلن عنها المسؤولون العراقيون الحاليون المعنيون، ممّا يؤشر على اتجاه واضح نحو اقتصاد السوق، وهو ما يمكن اعتباره بدوره مؤشراً على نوع السياسة والنظام الاقتصاديين اللذين سيسودان العراق مستقبلاً، ليس فقط في ظلّ الاحتلال، وإنّما أيضاً حتّى في حالة إزاحة هذا الاحتلال يوماً ما... ؟

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، ماذا عن القيود الأجنبية، الأمريكية منها خاصة؟

هذا ما سأذكره دون أن أعلق عليه، تاركاً ذلك لسعة أفق القارئ في استقراء المواقف الأمريكية في ظلّ النظام الدولي الجديد ذي القطب الأحادي؛ إذ يذكر فولر في معرض حديثه عن مستقبل العراق، أن من العوامل الرئيسيّة، التي سيكون لها تأثير في سلوك العراق خلال العقد المقبل، هو طبيعة النهج الذي ينبغي أن تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن بخصوص سياستها إزاء العراق، بهدف إرساء دعائم الاستقرار في منطقة الخليج العربي على المدى البعيد[٩]. ويتطلب الأمر أن يراجع العراق «مراجعة جذرية الأسس التي تقوم عليها السياسة العراقية، بما يؤدي إلى التخلي **عن العروبة كأيديولوجيا، كبداية للتحول نحو الوطنية المحلية التي تعطي الأولوية للعراق، والتي تتنكر لمبدأ «الوحدة**

(٨) صبري زايد السعدي، «السياسة والربح النفطي في المشروع الاقتصادي للتغير في العراق،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٥ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

(٩) فولر، **العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتّى عام ٢٠٠٢**، ص ٨.

العربية» الذي أدى إلى ظهور السياسات المتسمة بروح المغامرة الخارجية»[١٠].

ومن ثمّ يذهب فولر إلى «أنّه يمكن القول إن تأمين تدفق النفط، والحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وضمان أمن إسرائيل والأصدقاء الآخرين للولايات المتحدة الأمريكية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز أنظمة الحكم الأكثر ديمقراطية، ودعم الاستقرار الإقليمي العام، تمثل كلها قضايا ذات شأن بالنسبة إلى واشنطن»[١١].

ثمّ ينصح فولر بأن السياسة الاقتصادية المستقبلية الناجحة في العراق «**تستلزم تصحيحاً للأخطاء الاقتصادية السابقة من قبل النظام السابق، وذلك باتّباع سياسة أكثر انفتاحاً مع شركات النفط الأجنبية، وزيادة حجم الإنتاج والتصدير... ومراجعة قانون الإصلاح الزراعي الذي نزع الأراضي من أيدي أصحابها، وسبّب الانخفاض في معدلات الإنتاج... وبالنسبة إلى الدينار العراقي، يجب أن يعاد تقويمه على نحو يسمح للبلاد بأن تندمج في نظام السوق العالمية الحرة**»[١٢].

ومن جانب العراق نفسه، وإشارة إلى الوضع السياسي الراهن، حسبما وصفناه آنفاً، من الملاحظ أن هناك عدم وضوح في ماهية النظام السياسي الديمقراطي الذي يتكلم عليه المحتلّون. وبالنظر إلى غياب أي ائتلاف سياسي للقوى الديمقراطية في البلاد، فإن ذلك يطرح معه احتمال أن تقفز إلى السلطة فئة سياسية بمساعدة العامل الخارجي، وتجير عملية هذا التغيّر إلى مصالحها الخاصة... ومن أجل كسب التأييد الخارجي، فإنها سوف تعمل على إقامة نظام اقتصاد السوق، وتبنّي القوانين الليبرالية الدولية الجديدة، وبالأخص في ظلّ تراجع دور الدول في إدارة الاقتصاد[١٣]، وذلك استجابة للشروط الاقتصادية والسياسية الأمريكية في المنطقة. وهنا يكمن خطر العامل السياسي، من حيث أثره في طبيعة النخب الحاكمة التي يمكن أن تستلم السلطة في ظلّ التحكم الأجنبي، ممّا يجعل تحقيق التغيّر الاقتصادي المطلوب أكثر صعوبة، وأقل احتمالاً، على المديين القريب والبعيد معاً، ويمثل التحكّم الأجنبي ونوع النخبة الحاكمة التي ستتولى السلطة في العراق قيدين أساسيين على طبيعة البناء الاقتصادي المستقبلي في العراق... فيتحكمان في بناه السياسية والاقتصادية معاً إلى أجل غير مسمّى.

ومن ذلك كلّه يتبيّن أن مستقبل الاقتصاد العراقي سيبقى غير واضح، بسبب تعرضه لتحديدات داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية، محلية وإقليمية ودولية. وأي تكهن بشأن هذا المستقبل سيبقى مرهوناً أساساً بالعامل السياسي، فإن لم يجر تحييده باتجاه استقلالية القرار السياسي والاقتصادي العراقي، فسينفي ذلك مسبقاً أي احتمال لتغيير ملائم وفعّال في ذلك

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩١ (الخط الأسود مضاف للتأكيد).
(١١) المصدر نفسه، ص ١٢١.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٩١ (الخط الأسود مضاف للتأكيد).
(١٣) الشيخ علي عبد الباري، «موقع الخطاب الديموقراطي في التنمية الاقتصادية،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٥ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

الاقتصاد. وعندئذ سيقتصر الكلام على مستقبل الاقتصاد المذكور في ظلّ افتراض «بقاء الأمور في الأخرى على حالها»، مما ينتج منه مجرد تكهنات بإمكانيات محدودة لتطوير ذاتي ضيّق ومحدود، مبني على قدرات ذاتية لاقتصاد نام منهك ومشلول، وغير مؤهل ذاتياً لإعادة إعمار سريعة، وتنمية اقتصادية واجتماعية حثيثة، تهدف إلى إعادة العراق إلى وضع أفضل، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وأكثر أمناً واستقراراً.

ونحن نتفق مع ما جاء في بيان لما أسمته جريدة **الزمان** العراقية الصادرة بتاريخ الأوّل من أيار/ مايو ٢٠٠٨ بـ «اليسار الديمقراطي»، من أنَّ المشكلة ليست في الاحتلال العسكري فقط، وإنّما في نمط الاقتصاد التابع الذي سيعقبه، وهو التحدّي الأكبر للطبقة العاملة والشعب العراقي.

وأكد البيان أنَّ الزراعة والصناعة في العراق تعانيان الإهمال والشلل، ويجري فتح السوق أمام المنتجات والسلع المستوردة الرديئة، ما أضعف هذه القطاعات التي تعاني الضعف أصلاً. . . ممّا يهدد اقتصاد البلد واستقلاله، مع ازدهار النشاطات التجارية التي تخلّف شرائح من السماسرة والوكلاء، ونمط الاقتصاد غير المنتج، لتكون قاعدة اجتماعية سياسية للمشروع الرأسمالي المعولم.

خلاصة

نخلص من ذلك كلّه إلى أن التداعيات الاقتصادية للاتفاقية الأمنية تنصبّ، باعتبارها عقدت بين طرفين غير متكافئين، على احتواء العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وقبل ذلك سياسياً، عملاً بفرضية الاحتواء التي تقوم عليها العولمة. وهي تذهب إلى أنَّ التحولات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، التي تجري في ظلّ العولمة، ستقود إلى نتائج مدمّرة متمثلة، بشكل خاص، في دمج المجتمعات البشرية المتنوّعة بالقوة، في إطار ثقافة اقتصادية موحّدة، تسيطر عليها القوى الاقتصادية العملاقة، التي لا تهدف إلا إلى تعظيم العوائد على استثماراتها. . . وبذلك ستنقل العولمة الدول النامية. . . من طور التبعية إلى طور الاحتواء، ملغية بذلك استقلالها الاقتصادي، إن كان لذلك الاستقلال وجود. وسيكون ذلك حتماً هو مصير العراق في ظلّ مثل هذه الاتفاقية غير المتكافئة والمفروضة عليه اقتداراً ■